

العلم والقدرة في التكليف عند شيخ الإسلام ابن تيمية

إعداد مدير التحرير أبي بكر البغدادى

الفصل الأول : التكليف

١-١ لفظ « التكليف » في الشريعة :

قال في الكليات^(١) (٢٩٩) : (التكليف : مصدر (كلفت الرجل) إذا ألزمته ما يشق عليه) أ.هـ . إن معنى التكليف في الشريعة لا يختص بالمشقة المذكورة في المعنى اللغوي ، فإن غايته أنه رحمة للعالمين : ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾^(٢) . وأما وقوع المشقة ضمنه فغير مقصود من قبل الشارع ، بل إن وقوعها إن وقعت إنما يقصد به رفع مشقة أعظم .

والأصل في التكليف الشرعي الوسع الذي يقابل المشقة ؛ كما قال تعالى : ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ﴾^(٣) . وسيأتي تفصيل معنى الوسع في باب إن شاء الله تعالى . وقد فصل شيخ الإسلام في الرد على من حمل التكليف الشرعي على المعنى اللغوي ، وبين أن الشارع لم يضع اسم التكليف للأحكام الشرعية ابتداء ، ولكنه سماها تكليفا في موضع النفي ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ﴾ فدل ذلك على أن التكليف في

(١) كتاب « الكليات » لأبي البقاء الكفوي المتوفى سنة ١٠٩٤هـ .

(٢) سورة الأنبياء : ١٠٧ .

(٣) سورة البقرة : ٢٨٦ .

الشرع غيره في اللغة .

قال شيخ الإسلام (١ : ٢٥ - ٢٦) : « إن نفس الإيمان بالله وعبادته ومحبته وإجلاله هو غذاء الإنسان وقوته وصلاحيته وقوامه ؛ كما عليه أهل الإيمان وكما دل عليه القرآن ، لا كما يقول من يعتقد من أهل الكلام ونحوهم أن عبادته تكليف ومشقة ، وخلاف مقصود القلب لمجرد الامتحان والاختبار ، أو لأجل التعويض بالأجرة كما يقول المعتزلة وغيرهم ، فإنه وإن كان في الأعمال الصالحة ما هو خلاف هوى النفس - والله سبحانه يأجر العبد على الأعمال المأمور بها مع المشقة ؛ كما قال تعالى : ﴿ ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ﴾ الآية ، وقال ﷺ لعائشة : (أجرك على قدر نصبك) ^(١) - فليس ذلك هو المقصود الأول بالأمر الشرعي ، وإنما وقع ضمنا وتبعاً لأسباب ليس هذا موضعها وهذا يفسر في موضعه . ولهذا لم يجرى في الكتاب والسنة وكلام السلف إطلاق القول على الإيمان والعمل الصالح : أنه تكليف ؛ كما يطلق ذلك كثير من المتكلمة والمتفقهة ، وإنما جاء ذكر التكليف في موضع النفي ؛ كقوله : ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾ ^(٢) ، ﴿ لا تكلف إلا نفسك ﴾ ^(٣) ، ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها ﴾ ^(٤) ؛ أي وإن وقع في الأمر تكليف فلا يكلف إلا قدر الوسع ، لا أنه يسمى جميع الشريعة تكليفاً ، مع أن غالبها قرة العيون وسرور القلوب ولذات الأرواح وكمال النعيم وذلك لإرادة وجه الله والإنابة إليه وذكره وتوجه الوجه إليه فهو الإله الحق الذي تطمئن إليه القلوب ولا يقوم غيره مقامه أبداً ؛ قال الله تعالى : ﴿ فاعبدوه واصطبروا لعبادته هل تعلم له سمياً ﴾ ^(٥) ؛ فهذا أصل « أهـ .

(١) متفق عليه ، واستدركه الحاكم فوهم .

(٢) سورة البقرة : ٢٨٦

(٣) سورة النساء : ٨٤ .

(٤) سورة الطلاق : ٧ .

(٥) سورة مريم : ٦٥ .

١ - ٢ تكليف ما لا يطاق :

إذا كان الأصل في التكليف الشرعي الوسع فإن تكليف ما لا يسع له تفصيل من وجه غير الوجه المعلوم في التكليف الشرعي؛ فقد ذكر العلماء أن تكليف ما لا يطاق على ضربين: إما تكليف الضد وهو ممنوع ، أو التكليف القدري المتعلق بتكليف الكفار الذين قضى الله عليهم بالموت كفراً وهو جائز .

ومن المناسب هنا بيان وجه الفرق بين تكليف الكافر على وجه الإطلاق وتكليف من هو مثل أبي لهب ؛ وهو أنهما وإن اجتمعا في أن الله تعالى قضى عليهما بالموت كفراً - فإن من تقبل توبته يجوز تكليفه بخلاف من لا تقبل توبته كالمغرغر ومن هو من جنسه مثل أبي لهب ؛ فإنه لا يجوز تكليفه ، والله تعالى أعلم .

قال شيخ الإسلام ناقلاً قول أبي الحسن بن الزاغوني (٨ : ٣٠١ ، ٣٠٢) : « تكليف ما لا يطاق وهو على ضربين: أحدهما: تكليف ما لا يطاق لوجود ضده من العجز ؛ وذلك مثل أن يكلف المقعد القيام ، والأعمى الخط ونقط الكتاب وأمثال ذلك ، فهذا ممالاً يجوز تكليفه ، وهو مما انعقد الإجماع عليه ؛ وذلك لأن عدم الطاقة فيه ملحقة بالممتنع والمستحيل ، وذلك يوجب خروجه عن المقدور فامتنع تكليف مثله .

والثاني: تكليف ما لا يطاق، لا لوجود ضده من العجز؛ مثل أن يكلف الكافر الذي سبق في علمه أنه لا يستجيب: كفرعون وأبي جهل وأمثالهم، فهذا جائز، وذهبت المعتزلة إلى أن تكليف ما لا يطاق غير جائز .

ثم قال شيخ الإسلام: « قلت: وهذا الإجماع هو إجماع الفقهاء وأهل العلم، فإنه قد ذهب طائفة من أهل الكلام إلى أن تكليف الممتنع لذاته واقع في الشريعة، وهذا قول الرازي وطائفة قبله ، وزعموا أن تكليف أبي لهب وغيره من هذا الباب حيث كلف أن يصدق بالأخبار التي من جملتها الإخبار بأنه لا يؤمن ، وهذا غلط ، فإنه من أخبر الله أنه لا يؤمن وأنه يصلى النار بعد دعاء النبي ﷺ له إلى الإيمان فقد حقت عليه كلمة العذاب ، كالذي

يعاين الملائكة وقت الموت لم يبق بعد هذا مخاطبا من جهة الرسول بهذين الأمرين المتناقضين .

وكذلك من قال: تكليف العاجز واقع محتجا بقوله تعالى: ﴿ يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون ﴾ فإنه يناقض هذا الإجماع ، ومضمون الإجماع نفي وقوع ذلك في الشريعة ، وأيضا فإن مثل هذا الخطاب إنما هو خطاب تعجيز على وجه العقوبة لهم لتركهم السجود وهم سالمون ، يعاقبون على ترك العبادة في حال قدرتهم بأن أمروا بها حال عجزهم على سبيل العقوبة لهم ، وخطاب العقوبة والجزاء من جنس خطاب التكوين ، لا يشترط فيه قدرة المخاطب ؛ إذ ليس المطلوب فعله ، وإذا تبينت الأنواع والأقسام زال الاشتباه والإبهام « أهـ .

١ - ٣ القدرة على العلم والعمل :

إن فهم القدرة الشرعية للعبد متعلق بفهم الوسع في قوله تعالى: ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ﴾ ^(١) ، حيث يكون له اعتباران من جهة تعلقه بقدرة العبد: الأول هو الوسع العام الذي جعله الله تعالى في خلقه من الجن والإنس ، وعليه وضعت الأحكام الشرعية بتفاصيلها وأقذارها . ذلك أن الله تعالى خلق الإنسان مكرما على غيره ممن خلق وجعل له أدوات العقل ؛ كما قال تعالى: ﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون ﴾ ^(٢) ، ثم جعل له آيات بينات ماثلة أمام هذا السمع وهذا البصر وهذا الفؤاد: ﴿ وكاين من آية في السماوات والأرض يرون عليها وهم عنها معرضون ﴾ ^(٣) ، ثم أرسل له رسله وأنبياءه بالبينات الفارقة الفاصلة وأودعها مداركه باللغة التي يفهم: ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم ﴾ ^(٤) . ثم إن الله تعالى جعل

(١) سورة البقرة: ٢٨٦ .

(٢) سورة النحل: ٧٨ .

(٣) سورة يوسف: ١٠٥ .

(٤) سورة إبراهيم: ٤ .

كل التكاليف الشرعية مما يقدر عليه الناس قدرة مقرونة باليسر والتخفيف: ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾^(١). ﴿يريد الله أن يخفف عنكم﴾^(٢). وهذا هو الوجه الأول لمعنى الوسع في الآية، وهو أن كل التكاليف الشرعية هي مما يقدر الإنسان عليها على العموم .

والثاني: هو الوسع الخاص بالأعيان المكلفين ، وهو وسع نسبي يتباين من شخص لآخر بحسب حال الشخص وما يحيطه من الأحوال التي تؤثر في وسعه ؛ فمن علم ليس كمن لم يعلم ، وليس كمن علم شطرا مما علمه الأول، ومن فهم ليس كمن اختلط عليه الأمر فلم يفهم ، ومن تيسر له أن يعلم ويفهم فغفل أو أعرض ليس كمن لم يتيسر له ذلك ، وكذلك من أكره ومن اضطر ومن وقع في الحرج ليس كمن لم يبتلى بذلك كله . فهذا هو الوجه الآخر لمعنى الوسع في الآية ، وهو أن الله لا يكلف الإنسان المعين الصالح للتكليف إلا بما يعلم أنه يقدر عليه علما وعملا .

إن الوجه الأول يدركه ويفهم تفاصيله أكثر المسلمين ، بخلاف الوجه الثاني المتعلق بالأعيان ، إذ توضع الأحكام المطلقة في موضع التعيين دون الانتباه إلى أن وجود الشروط وانتفاء الموانع في حق المعين هو الشرط اللازم لانطباق الأحكام المطلقة على المعينين .

وفي الحقيقة فإن شروط التكليف تتضمن أسس الموانع آنفة الذكر ، إذ تتعلق الموانع أساسا بالعلم والقدرة من جهة العدم أو الضعف ، فمن لم يتيسر له العلم بحرمة شيء من المحرمات ففعله فلا إثم عليه ، وكذلك من علم بالواجب الشرعي وعجز عن أدائه كما أمر وأداه بالقدر الذي يقدر فلا إثم عليه، ذلك لأنه فعل وسعه ؛ ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها .

قال شيخ الإسلام (١٩ : ٢١٦) : « إن الله تعالى قد أخبر في غير موضع أنه لا يكلف نفسا إلا وسعها كقوله: ﴿ لا تكلف الله نفسا إلا

(١) سورة البقرة : ١٨٥ .

(٢) سورة النساء : ٢٨ .

وسعها^(١) . وقوله تعالى: ﴿ والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا تكلف نفسا إلا وسعها^(٢) وقوله: ﴿ لا تكلف نفس إلا وسعها^(٣) وقوله ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها^(٤) .

وأمر بتقواه بقدر الاستطاعة؛ فقال: ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم^(٥) . وقد دعاه المؤمنون بقولهم: ﴿ ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به^(٦) ، فقال « قد فعلت»^(٧) . فدلّت هذه النصوص على أنه لا يكلف نفسا ما تعجز عنه خلافا للجهمية المجبرة ، ودلت على أنه لا يؤاخذ المخطئ والناسي خلافا للقدريّة والمعتزلة « أهـ .

وقال (١٩ : ٢٢٥) : وبالجملّة ، لا خلاف بين المسلمين أن من كان في دار الكفر وقد آمن وهو عاجز عن الهجرة ، لا يجب عليه من الشرائع ما يعجز عنها ، بل الوجوب بحسب الإمكان ، وكذلك مالم يعلم حكمه ؛ فلو لم يعلم أن الصلاة واجبة عليه وبقي مدة لم يصل لم يجب عليه القضاء ؛ في أظهر قولي العلماء ، وهذا مذهب أبي حنيفة وأهل الظاهر وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد .

وكذلك سائر الواجبات ؛ من صوم شهر رمضان ، وأداء الزكاة ، وغير ذلك . ولو لم يعلم تحريم الخمر فشربها لم يحد باتفاق المسلمين ، وإنما اختلفوا في قضاء الصلوات ، وكذلك لو عامل بما يستحله من ربا أو ميسر ثم تبين له تحريم ذلك بعد القبض فهل يفسخ العقد أم لا ؟ ، كما لا نفسخه لو فعل ذلك قبل الإسلام . وكذلك لو تزوج نكاحا يعتقد صحته - على

(١) سورة البقرة ٢٨٦ .

(٢) سورة الأعراف: ٤٢ .

(٣) سورة البقرة: ٢٣٣ .

(٤) سورة الطلاق: ٧ .

(٥) سورة التغابن: ١٦ .

(٦) سورة البقرة: ٢٨٦ .

(٧) رواه مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما .

عادتهم - ثم لما بلغته شرائع الإسلام رأى أنه قد أخل ببعض شروطه ، كما لو تزوج في عدة وقد انقضت . فهل يكون هذا فاسداً أو يقر عليه ؟ كما لو عقده قبل الإسلام ثم أسلم .

ثم قال : « والصواب في هذا الباب كله أن الحكم لا يثبت إلا مع التمكن من العلم ، وأنه لا يقضي ما لم يعلم وجوبه ، فقد ثبت في الصحيح أن من الصحابة من أكل بعد طلوع الفجر في رمضان حتى تبين له الخيط الأبيض من الخيط الأسود ^(١) ، ولم يأمرهم النبي ﷺ بالقضاء . ومنهم من كان يكت جنباً مدة لا يصلي ، ولم يكن يعلم جواز الصلاة بالتيمم ؛ كأبي ذر وعمر بن الخطاب وعمار لما أجنب ^(٢) ، ولم يأمر النبي ﷺ أحداً منهم بالقضاء ، ولا شك في أن خلقاً من المسلمين بمكة والبادي صاروا يصلون إلى بيت المقدس حتى بلغهم النسخ ولم يؤمروا بالإعادة ، ومثل هذا كثير .

وهذا يطابق الأصل الذي عليه السلف والجمهور: أن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها ، فالوجوب مشروط بالقدرة ، والعقوبة لا تكون إلا على ترك مأمور أو فعل محظور بعد قيام الحجة . وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم » أهـ.

وقال (١٩: ١٢٥، ١٢٦): « إن السلطان نوعان: سلطان الحجة والعلم، وهو أكثر ما سمي في القرآن سلطاناً ، حتى روي عن ابن عباس أن كل سلطان في القرآن فهو الحجة ^(٣) . والثاني سلطان القدرة . والعمل الصالح لا يقوم إلا بالسلطانين، فإذا ضعف سلطان الحجة كان الأمر بقدرة، وإذا ضعف سلطان القدرة كان الأمر بحسبه ، والأمر مشروط بالقدرة على السلطانين ؛ فالإثم ينتفي عن الأمر بالعجز عن كل منهما ، وسلطان الله في العلم هو الرسالة وهو حجة الله على خلقه؛ كما قال تعالى: ﴿ لئلا يكون للناس على

(١) والصحابي هو عدي بن حاتم رضي الله عنه وحديثه متفق عليه .

(٢) متفق عليه عن عمار بن ياسر رضي الله عنهما .

(٣) قول ابن عباس رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» . كما نقل ابن كثير بسنده: ٦٢٨/١ وقال: « هذا إسناد صحيح، كذا قال مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير ومحمد بن كعب القرظي والضحاك والسدي والنضر بن عربي ».

الله حجة بعد الرسل ﴿^(١)﴾ ، وقال تعالى: ﴿إن هي إلا أسماء سميتموها أنتم وآبائكم ما أنزل الله بها من سلطان﴾ ﴿^(٢)﴾ ، وقال: ﴿أم أنزلنا عليكم سلطاناً فهو يتكلم بما كانوا به يشركون﴾ ﴿^(٣)﴾ ونظائره متعددة « أهـ .

١ - ٤ أصول الشريعة تفرق بين العاجز والمفرط:

سبق بيان أن أحكام التكليف مرتبطة بشروط التكليف من التمكن من العلم والقدرة . والكلام على التكليف غير مختص بمجرد التزام الناس بفروض الإسلام ، بل يتعداه إلى عموم الأحكام الشرعية المبينة للأمة . والناس يتفاوتون في العلم والقدرة كما يتفاوتون في التقوى والإيمان والإفراط والتفريط ، وبالتالي فهم يتفاوتون في أعذارهم عند الله على حسب درجاتهم في ذلك: ﴿ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله﴾ ﴿^(٤)﴾ . ثم إن الله يضع ميزان العدل بالنسبة إلى تلك الأعذار؛ فما كان الله ليظلم مثقال ذرة: ﴿ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين﴾ ﴿^(٥)﴾

قال شيخ الإسلام (٢١: ١٤١): « أصول الشريعة تفرق في جميع مواردھا بين القادر والعاجز والمفرط والمعتدي ومن ليس بمفرط ولا معتد، والتفريق بينهما أصل عظيم معتمد ، وهو الوسط الذي عليه الأمة الوسط، وبه يظهر العدل بين القولين المتباينين « أهـ .

١ - ٥ - التكليف قرين التخفيف ورفع الحرج:

قال تعالى: ﴿يريد الله ليخفف عنكم﴾ ﴿يريد الله بكم اليسر ولا

(١) سورة النساء: ١٦٥ .

(٢) سورة النجم: ٢٣ .

(٣) سورة الروم: ٣٥ .

(٤) سورة فاطر: ٣٢ .

(٥) سورة الأنبياء: ٤٧ .

يريد بكم العسر ﴿ ١٠ : ٣٤٤ ﴾ ؛ فمع عدل الله تعالى تقتزن رحمته ويسره ، إن حصول التمكن من العلم والقدرة لا يحسب من مجرد تحقق أصل التمكن ، بل لا بد من اقترانه بعدم الكلفة والحرج ، وسيأتي تحديد المفهوم الشرعي لـ«الاستطاعة الشرعية» بما يؤكد هذا الاعتبار .

قال (١٠ : ٣٤٤) : الأمر والنهي الذي يسميه بعض العلماء « التكليف الشرعي » هو مشروط بالتمكن من العلم والقدرة ، فلا تجب الشريعة على من لا يمكنه العلم : كالمجنون والطفل ، ولا تجب على من يعجز : كالأعمى والأعرج والمريض في الجهاد ، وكما لا تجب الطهارة بالماء والصلاة قائما والصوم وغير ذلك على من يعجز عنه .

وسواء قيل يجوز تكليف ما لا يطاق أم لم يجز فإنه لا خلاف أن تكليف العاجز الذي لا قدرة له على الفعل بحال غير واقع في الشريعة ، بل قد تسقط الشريعة التكليف عمن لم تكمل فيه أداة العلم والقدرة ، تخفيفا عنه وضبطا لمناط التكليف ، وإن كان تكليفه ممكنا ؛ كما رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم وإن كان له فهم وتمييز ، لكن ذاك لأنه لم يتم فهمه ، ولأن العقل يظهر في الناس شيئا فشيئا وهم يختلفون فيه ، فلما كانت الحكمة خفية ومتشعبة قيدت بالبلوغ .

وكما لا يجب الحج إلا على من ملك زادا وراحلة ، عند جمهور العلماء ، مع إمكان المشي ؛ لما فيه من المشقة . وكما لا يجب الصوم على المسافر ، مع إمكانه منه ؛ تخفيفا عليه . وكما تسقط الواجبات بالمرض الذي يخاف معه زيادة المرض وتأخر البرء ، وإن كان فعلها ممكنا « أهـ .

١ - ٦ - التكليف والتدرج وأن البيان بالتدرج حسب المكلف ليس إقرارا للمحرمات :

ومن رحمة الله تعالى على عباده في التكليف ، فضلا عن التخفيف ورفع الحرج ، التدرج في التكليف ؛ فكما أن الشريعة لم تنزل جملة واحدة بل إنها تدرجت على مدى ثلاث وعشرين سنة : ﴿ وقرآنًا فرقناه لتقرأه على

الناس على مكث ورتلناه ترتيلا ﴿^(١)﴾ ، ثم كملت بقوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ ﴿^(٢)﴾ ، فكذا التكليف لا يخرج عن سنة التدرج التي سنّها الله تعالى ؛ ولا يقال إن التدرج خاص بعصر النبوة ثم لما كمل الذين انتفى التدرج ، فإن هذا يستلزم انتقاص شريعة الله جل شأنه وتنزهت شريعته ، فلو شاء الله أنزل الشريعة جملة واحدة ؛ بل التدرج من الشريعة وحكمته ظاهرة ، فهو باق إلى قيام الساعة ، ولكنه يتفاوت بحسب المكلفين وأحوالهم .

قال شيخ الإسلام (٢٠ : ٥٩ ، ٦٠) : « فإذا حصل من يقوم بالدين من العلماء أو الأمراء أو مجموعهما كان بيانه لما جاء به الرسول شيئاً فشيئاً بمنزلة بيان الرسول لما بعث به شيئاً فشيئاً . ومعلوم أن الرسول لا يبلغ إلا ما أمكن علمه والعمل به ، ولم تأت الشريعة جملة ، كما يقال : إذا أردت أن تطاع فأمر بما يستطاع . فكذا المجدد لدينه والمحيي لسنّته ، لا يبلغ إلا ما أمكن علمه والعمل به ، كما أن الداخل في الإسلام لا يمكن حين دخوله أن يلحق جميع شرائعه ويؤمر بها كلها ، وكذلك التائب من الذنوب والمتعلم والمسترشد لا يمكن في أول الأمر أن يؤمر بجميع الدين ويذكر له جميع العلم فإنه لا يطيق ذلك ، وإذا لم يطقه لم يكن واجبا عليه في هذه الحال ، وإذا لم يكن واجبا لم يكن للعالم والأمير أن يوجبه جميعه ابتداء ، بل يعفو عن الأمر والنهي بما لا يمكن علمه وعمله إلى وقت الإمكان ؛ كما عفا الرسول عما عفا عنه إلى وقت بيانه ، ولا يكون ذلك من باب إقرار المحرمات وترك الأمر بالواجبات ، لأن الوجوب والتحريم مشروط بإمكان العلم والعمل ، وقد فرضنا انتفاء هذا الشرط ، فتدبر هذا الأصل فإنه نافع » أهـ .

(١) سورة الإسراء : ١٠٦ .

(٢) سورة المائدة : ٣ .

الفصل الثاني : العلم

٢ - ١ - العقل المشروط في التكليف

قال في الكليات (٦١٧) : « العقل في » القاموس « : العلم بصفات الأشياء من حسنها وقبحها وكمالها ونقصانها ، سئل بعض الحكماء عن العقل فقال : هو العلم بخير الخيرين وشر الشرين » أ. هـ .

وفصل شيخ الإسلام فبين أن صفة العقل تطلق على نحوين :

١- الذي يميز الصحيح والصالح عن غيره ويميز بين الأشياء وهذا هو العقل المشروط في التكليف .

٢- الذي يتصف بذلك ويأتي بلازمه من العمل بمقتضى ما عقل .

قال شيخ الإسلام (٩ : ٢٨٦ ، ٢٨٧) : « إن اسم العقل عند المسلمين وجمهور العقلاء إنما هو صفة وهو الذي يسمى عرضاً قائماً بالعقل . وعلى هذا دل القرآن في قوله تعالى : ﴿ لعلكم يعقلون ﴾ ^(١) وقوله : ﴿ أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها ﴾ ^(٢) وقوله : ﴿ قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون ﴾ ^(٣) ونحو ذلك مما يدل على أن العقل مصدر عقل يعقل عقلاً ، وإذا كان كذلك فالعقل لا يسمى به مجرد العلم الذي يعمل به صاحبه ولا العمل بلا علم ، بل إنما يسمى به العلم الذي يعمل به والعمل بالعلم ، ولهذا قال أهل النار : ﴿ لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير ﴾ ^(٤) ، وقال تعالى : ﴿ أو لم يسيروا في الأرض

(١) سورة البقرة : ٢٤٢ .

(٢) سورة الحج : ٤٦ .

(٣) سورة آل عمران : ١١٨ .

(٤) سورة الملك : ١٠ .

فتكون لهم قلوب يعقلون بها ﴿ ١١ ﴾ .

والعقل المشروط في التكليف لا بد أن يكون علوما يميز بها الإنسان بين ما ينفعه وما يضره ، فالمجنون الذي لا يميز بين الدراهم والفلوس ولا بين أيام الأسبوع ولا يفقه ما يقال له من كلام ليس بعاقل ، أما من فهم الكلام ويميز بين ما ينفعه وما يضره فهو عاقل .

ثم من الناس من يقول: العقل هو علوم ضرورية ، ومنهم من يقول: العقل هو العمل بموجب تلك العلوم . والصحيح أن اسم العقل يتناول هذا وهذا « أهـ .

٢ - ٢ - العلم :

قال في الكليات (٦١٠) : « العلم هو معرفة الشيء على ما هو به » . أهـ . ولزيادة معرفة حد العلم لا بد من معرفة حد الجهل .

قال في الكليات (٣٥٠) : « يطلق على الجهل البسيط : وهو عدم العلم عما من شأنه أن يكون عالما ، ويطلق على المركب : وهو عبارة عن اعتقاد جازم غير مطابق سمي به لأنه يعتقد الشيء على خلاف ما هو عليه » . أهـ .

إن الأعمال المقترنة بالقصد لا بد أن تكون مسبقة بعلم يكون أساسا لها وإذا كان الإنسان يملك وسائل الحصول على العلوم من العقل والسمع والبصر ، فإن مصادر هذه العلوم تتباين حسب تباين الأزمنة والأمكنة والأفراد والمجتمعات وغير ذلك . إن أعظم تلك العلوم وأشرفها هو العلم الذي أنزله الله تبارك وتعالى إلى بني آدم على لسان رسله من الناس صلوات الله وسلامه عليهم ، حيث جعله الله نورا وهدى رحمة ، وجعله كذلك حجة الله على خلقه يوم القيامة لمن بلغه ، فهو العلم الذي يتعلق به التكليف . إن وجود هذا العلم الرسالي شيء وبلوغه للمكلفين شيء آخر ، حيث تتباين هذا الأخير في المكلفين وجودا وعدما وقوة وضعفا وصدقا وكذبا ، وبالتالي تتباين الأحكام على الناس بتباين هذا البلوغ .

(١) سورة الحج : ٤٦ .

٢ - ٣ - الجهل المعذور هو من جنس جهل أهل الفترة:

بين شيخ الإسلام أن عذر من جهل شيئاً من المأمورات والمنهيات جهلاً لا حيلة له به هو من جنس عذر أهل الفترة الذي نص القرآن عليه بقوله تعالى: ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ ^(١) . إن هذا التمثيل الذي ضربه شيخ الإسلام دقيق جداً في بيان الحد الذي نحكم فيه على المعينين في كل وقت ، وأن أحكام أهل الفترة ليست مجرد أحكام تاريخية مضت في حينها ، وإنما هي أحكام حية متجددة حيث وجدت أسبابها كسائر الأحكام الشرعية وأن أهل الفترة أحد تطبيقات هذه الأحكام .

ثم ذكر شيخ الإسلام حديثاً صحيحاً يعد القول الفصل في بيان هذه المسألة وهو تنبؤ ﷺ بأهل زمان يأتي بعده لم يأتوا بأركان الإسلام ولم يعرفوها إلا أنهم سمعوا من آبائهم « لا إله إلا الله » وأخبر أنهم ينجون من النار .

وها هنا ملاحظة مهمة وهي أن النبي ﷺ خص الزمن اللاحق دون المكان الآخر ، مع أن من المعلوم للنبي ﷺ أن هناك في نفس زمنه ﷺ - ولكن في مكان آخر - من لا يعلم عن الإسلام شيئاً فلم يذكر نجاتهم من النار لبداهته بخلاف حصول ذلك في أمة تعيش في زمن لاحق كان الإسلام فيها ظاهراً ثم لما ضعف العلم الشرعي فلم يأتوا بلوازمه من الأركان والواجبات عذروا بسبب الجهل ، فبين رسول الله ﷺ ذلك رفعا للبس الذي يحصل بسبب كونهم مسلمين .

قال شيخ الإسلام (١٩ : ٧١) : « ولكن طاعة الرسول إنما تمكن مع العلم بما جاء به والقدرة على العمل به ، فإذا ضعف العلم والقدرة صار الوقت وقت فترة في ذلك الأمر ، فكان وقت دعوة ونبوة في غيره ، فتدبر هذا الأصل فإنه نافع جداً والله أعلم » أه .

وقال (١١ : ٤٠٧ ، ٤٠٨) : « الصحيح الذي تدل عليه الأدلة الشرعية

(١) سورة الإسراء: ١٥ .

أن الخطاب لا يثبت في حق أحد قبل التمكن من سماعه .

ثم قال : « وكثير من الناس قد ينشأ في الأمكنة والأزمنة التي يندرس فيها كثير من علوم النبوات حتى لا يبقى من يبلغ ما بعث الله به رسوله من الكتاب والحكمة ، فلا يعلم كثيرا مما بعث الله به رسوله ولا يكون هناك من يبلغه ذلك ، ومثل هذا لا يكفر . ولهذا اتفق الأئمة على أن من نشأ ببادية بعيدة عن أهل العلم والإيمان وكان حديث العهد بالإسلام فأنكر شيئا من هذه الأحكام الظاهرة المتواترة فإنه لا يحكم بكفره حتى يعرف ما جاء به الرسول ، ولهذا جاء في الحديث: ^(١) (يأتي على الناس زمان لا يعرفون فيه صلاة ولا زكاة ولا صوما ولا حجا إلا الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة يقول أدركنا آبائنا وهم يقولون: لا إله إلا الله ، وهم لا يدرون صلاة ولا زكاة ولا حجا ولا صوما ^(٢)) ، فقال ينجيهم من النار .

وقال في كلامه على استحلال بعض المحرمات (١١ : ٤٠٦) : « من الناس من يكون جاهلا ببعض هذه الأحكام جهلا يعذر به فلا يحكم بكفر أحد حتى تقوم عليه الحجة من جهة بلاغ الرسالة كما قال تعالى: ﴿ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ ^(٣) وقال تعالى: ﴿ وما كنا

(١) هذا الحديث ذكره شيخ الإسلام بالمعنى ولفظه (يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب حتى لا يدري ما صيام ولا صلاة ولا نسا ولا صدقة وليسرى على كتاب الله عز وجل في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية ، وتبقى طوائف من الناس الشيخ الكبير والعجوز يقولون: أدركنا آبائنا على هذه الكلمة «لا إله إلا الله» فنحن نقولها. قال صلة بن زفر لحذيفة: ما تغني عنهم لا إله إلا الله وهم لا يدرون ما صلاة ولا زكاة ولا نسا ولا صدقة؟ فأعرض عنه حذيفة ، ثم ردها عليه ثلاثا ، كل ذلك يعرض عنه حذيفة ، ثم أقبل عليه في الثالثة: يا صلة تنجيهم من النار ، ثلاثا .
رواه ابن ماجه: ٤٠٤٩ ، والحاكم: ٤٧٣/٤ ، وصححه على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي ، وصححه البوصيري في « مصباح الزجاجة » وقال: إسناده صحيح رجاله ثقات . وصححه الألباني في السلسلة رقم: ٨٧ .

(٢) في « المجموع » (فقال ولا صوم ينجيهم من النار) ولعل ما أثبتناه هو الصواب .

(٣) سورة النساء: ١٦٥ .

معذنين حتى نبعث رسولا ﴿^(١)﴾ . ولهذا لو أسلم رجل ولم يعلم أن الصلاة واجبة عليه أو لم يعلم أن الخمر يحرم لم يكفر بعدم اعتقاد إيجاب هذا وتحريم هذا ، بل ولم يعاقب حتى تبلغه الحجة النبوية » .

٢ - ٤ - الوقائع التطبيقية

وذكر شيخ الإسلام أمثلة تطبيقية وقعت في زمن النبي ﷺ تؤكد هذا الأصل (٢١ : ٦٣٣) (٢٢ : ١٠ ، ٤١ ، ١٠٠) .

١- لم يأمر النبي ﷺ عمر وعمارا بإعادة الصلاة لما كانا جنين ، فعمر لم يصل وعمار تمرغ كما تتمرغ الدابة ، ظنا أن التراب يصل إلى حيث يصل الماء^(٢) .

٢- الذين أكلوا من الصحابة حتى تبين لهم الحبل الأسود من الأبيض لم يأمرهم بالإعادة وكان بعضهم بالحشة وبعضهم بمكة وبعضهم غيرها^(٣) .

٣- بعض من كان بالمدينة صلوا بعض الصلاة إلى الكعبة وبعضها إلى الصخرة ولم يأمرهم بالإعادة^(٤) .

٤- المستحاضة التي قالت إني أستحاض حيضة شديدة تمنعني الصلاة والصوم ، فأمرها بالصلاة زمن دم الاستحاضة ، ولم يأمرها بالقضاء^(٥) .

٥- لما حرم الكلام في الصلاة تكلم معاوية بن الحكم السلمي في الصلاة بعد التحريم ، فقال له ، « إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام

(١) سورة الإسراء: ١٥ .

(٢) مر تخريجه .

(٣) مر تخريجه .

(٤) متفق عليه من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه .

(٥) المستحاضة هنا هي « حمنة بنت جحش » والحديث رواه أبو داود: ٢٨٧ ، والترمذي: ٢٢١/١ وقال حسن صحيح ، وابن ماجه: ٦٢٧ وغيرهم ، والحديث صححه البخاري كما نقل الترمذي عنه وحسنه الألباني في الإرواء رقم: ١٨٨ .

الآدميين « ولم يأمره بإعادة الصلاة ^(١) .

٦- لما زيد في صلاة الحضر حين هاجر إلى المدينة ، كان من كان بعيدا عنه ، مثل من كان بمكة وبأرض الحبشة ، يصلون ركعتين ، ولم يأمرهم النبي بإعادة الصلاة .

٧- لما فرض شهر رمضان في السنة الثانية من الهجرة ولم يبلغ الخبر إلى من كان بأرض الحبشة من المسلمين ، حتى فات ذلك الشهر ولم يأمرهم بإعادة الصيام .

٨- ثبت في الصحيحين أنه ﷺ ، سئل وهو بالجعرانة عن رجل أحرم بالعمرة وعليه جبة وهو متضمن بالخلق ، فلما نزل عليه الوحي قال له : (انزع عنك جبتك واغسل عنك أثر الخلق واصنع في عمرتك ما كنت صانعا في حجتك) . وهذا قد فعل محظورا في الحج وهو لبس الجبة ولم يأمره النبي ﷺ على ذلك بدم ، ولو فعل ذلك مع العلم للزمه دم .

٩- ثبت عنه في الصحيحين أنه ﷺ قال للأعرابي المسيء في صلاته : (صل فإنك لم تصل ، مرتين أو ثلاثاً . فقال : والذي بعثك بالحق ما أحسن غير هذا فعلمني ما يجزيني في الصلاة ، فعلمه الصلاة المجزية ؛ ولم يأمره بإعادة ما صلى قبل ذلك مع قوله « ما أحسن غير هذا » وإنما أمره أن يعيد تلك الصلاة لأن وقتها باق فهو مخاطب بها ، والتي صلاها لم تبرأ بها الذمة ووقت الصلاة باق .

ثم بين شيخ الإسلام أن جهل عوام الناس في ترك الواجبات الشرعية هو مما يعذرون به إذا لم يتيسر لهم معرفة ذلك ، ولا يجب عليهم قضاء شيء من ذلك بعد المعرفة ، وكذلك من كان منافقا ثم تاب لا يجب عليه قضاء ما أفسد نفاقه من الواجبات الشرعية .

قال (١٠٢/٢٢ - ١٠٣) : « وقد ثبت عندي بالنقل المتواتر أن في

(١) رواه مسلم عن معاوية بن الحكم رضي الله عنه .

النساء والرجال بالبوادي وغير البوادي من يبلغ ولا يعلم أن الصلاة عليه واجبة ، بل إذا قيل للمرأة: صلي ، تقول: حتى أكبر وأصير عجوزة ، ظانة أنه لا يخاطب بالصلاة إلا المرأة الكبيرة ، كالعجوز ونحوها . وفي أتباع الشيوخ طوائف كثيرون لا يعلمون أن الصلاة واجبة عليهم ، فهؤلاء لا يجب عليهم في الصحيح قضاء الصلوات سواء قيل كانوا كفارا أو كانوا معذورين بالجهل .

وكذلك من كان منافقا زنديقا يظهر الإسلام ويبطن خلافه ، وهو لا يصلي أو يصلي أحيانا بلا وضوء أو لا يعتقد وجوب الصلاة ، فإنه إذا تاب من نفاقه وصلى فإنه لا قضاء عليه عند جمهور العلماء . والمرتد الذي كان يعتقد وجوب الصلاة ثم ارتد عن الإسلام ثم عاد لا يجب عليه قضاء ما تركه حال الردة عند جمهور العلماء؛ كمالك وأبي حنيفة وأحمد في ظاهر مذهبه ، فإن المرتدين الذي ارتدوا على عهد النبي ﷺ كعبد الله بن سعد ابن أبي السرح وغيره مكثوا على الكفر مدة ثم أسلموا ولم يؤمر أحد منهم بقضاء ما تركوه ، وكذلك المرتدون على عهد أبي بكر لم يؤمروا بقضاء صلاة ولا غيرها .

وأما من كان عالما بوجوبها وتركها بلا تأويل حتى خرج وقتها المؤقت فهذا يجب عليه القضاء عند الأئمة الأربعة ، وذهب طائفة منهم ابن حزم وغيره إلى أن فعلها بعد الوقت لا يصح من هؤلاء ، وكذلك قالوا فيمن ترك الصوم متعمدا ، والله سبحانه وتعالى أعلم « أهـ .

ثم بين شيخ الإسلام الفرق بين هذه الأحكام المتعلقة بمن ترك الفعل لجهله ثم علم بعد فوات الوقت، وبين من علم قبل فوات الوقت، فقال في (٢٢/ ٤٤ - ٤٥): « ومعلوم أنه لو بلغ صبي أو أسلم كافر أو طهرت حائض أو أفاق مجنون والوقت باق لزمته الصلاة؛ أداء لا قضاء . وإذا كان بعد خروج الوقت فلا إثم عليهم ، فهذا المسيء الجاهل إذا علم بوجوب الطمأنينة في أثناء الوقت فوجبت عليه الطمأنينة حينئذ ولم تجب عليه قبل ذلك ، فلهذا أمره بالطمأنينة في صلاة ذلك الوقت دون ما قبلها .

وكذلك أمره لمن صلى خلف الصف أن يعيد^(١) ، ولمن ترك لمعة من قدمه أن يعيد الوضوء والصلاة^(٢) .

وقوله أولا: (صل فإنك لم تصل)^(٣) تبين أن ما فعله لم يكن صلاة ، ولكن لم يعرف أنه كان جاهلا بوجوب الطمأنينة ، فلهذا أمره بالإعادة ابتداء ، ثم علمه إياها لما قال: « والذي بعثك بالحق لا أحسن غير هذا » . فهذه نصوصه ﷺ في محظورات الصلاة والصيام والحج مع الجهل فيمن ترك واجباتها مع الجهل ، وأما أمره لمن صلى خلف الصف أن يعيد فذلك أنه لم يأت بالواجب مع بقاء الوقت فثبت الوجوب في حقه حين أمره النبي ﷺ ببقاء وقت الوجوب ، لم يأمره بذلك مع مضي الوقت .

وأما أمره لمن ترك لمعة في رجله لم يصبها الماء بالإعادة ، فلأنه كان ناسيا ، فلم يفعل الواجب ، كمن نسي الصلاة وكان الوقت باقيا فإنها قضية معينة بشخص لا يمكن أن يكون في الوقت وبعده ، أعني أنه رأى في رجل رجل لمعة لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة ، رواه أبو داود ، وقال أحمد بن حنبل حديث جيد « أهـ » .

٢ - ٥ - وجوب طلب العلم حسب القدرة:

لما كانت عبادة الله تعالى هي الغاية التي خلق الخلق لأجلها ، كان العلم بدين الله أعظم العلوم وأشرفها وكانت حاجة الناس إليه أعظم من حاجتهم إلى ما سواه . وقد جعل الله تعالى في نفوس الناس دواعي طلبهم لهذا العلم ، ففطروهم على التوحيد الخالص وأنعم عليهم بالعقل وأحاطهم بآياته وأرسل إليهم رسله وأنزل كتبه ، ولهذا وجب على الناس جميعا أن يأتوا بلوازم ذلك كله: ﴿ إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعا

(١) الحديث رواه الإمام أحمد: ٢٢٨/٤ ، وأبو داود: ١٢٠١ ، والترمذي: ٤٤٨/١ وحسنه . والحديث صححه الألباني في « الإرواء » رقم: ٥٤١ .

(٢) رواه الإمام أحمد: ١٤٦/٣ ، وأبو داود: ١٧٥ ، وابن ماجه: ٦٦٥ وغيرهم ، وهو حديث صحيح ، « الإرواء » رقم: ٨٦ .

(٣) وهو حديث « المسيء صلاته »: رواه البخاري ومسلم كما ذكر شيخ الإسلام سابقا .

بصيرا ﴿ ١١ ﴾ .

وإذا كان الإنسان حريصا كل الحرص على العلم بما ينفعه في دنياه ويبدل لذلك ما أنعم الله عليه من العقل والوقت والبدن ، فإن عليه أن يكون أحرص على العلم بما ينفعه في آخرته وإن كان في ما يبذله لذلك من اليسر والتخفيف ما لا يوجد في الأول .

قال شيخ الإسلام (٣ : ٣١٢) : « لا ريب أنه يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيمانا عاما مجملا ، ولاريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على الكفاية فإن ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله ، وداخل في تدبر القرآن وعقله وفهمه ، وعلم الكتاب والحكمة وحفظ الذكر ، والدعاء إلى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن ، ونحو ذلك مما أوجبه على المؤمنين ؛ فهو واجب على الكفاية منهم .

وأما ما يجب على أعيانهم فهذا يتنوع بتنوع قدرهم ومعرفتهم وحاجتهم وما أمر به أعيانهم ؛ فلا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم أو عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك ، ويجب على من سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها ، ويجب على المفتي والمحدث والمجادل ما لا يجب على من ليس كذلك « أهـ .

٢ - ٦ - التمكن من العلم وعدم التفريط :

إذا كان حصول العلم شرط التكليف ، فإن العلم القائم له مقدمات وأسباب تدل عليه ، متعلقة بقدر أو بآخر بعقل الإنسان وفطرته يدلانه ويرشدانه إلى تلك الأسباب والمقدمات ، فإذا انضم إلى ذلك قدر من بلاغ لا تحصل بمجرد الحاجة ، ثم إذا انتفى المانع عند هذا الإنسان من السعي إلى العلم القائم الذي تقوم به الحاجة ، فإنه يعد متمكنا من العلم بمجموع هذه الاعتبارات وتكون الحاجة قائمة عليه بقدر قوتها وضعفها ، ويعد مفرطا إذا

(١) سورة الدهر: ٢ .

لم يسع إلى استحصلها .

وقد يظن بعضهم أن قيام الحجة مهمة ملقاة برمتها على المبلغ ولا دخل للمدعو فيها بأي قدر كان ، وهذا لا شك فهم غير صحيح ، إذ الأصل في ذلك حصول التمكن من العلم ، ولولا ذلك لأعذر المعرضون عن سماع الحق والمتغافلون والمتناسون: ﴿ ومن أعرض عن ذكرني فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى ﴾^(١) .

وكذلك فهم الحجة مرتبط بطلبها، فمن تمكن من العلم وطلبه حصلت له بإذن الله تعالى أسباب الهداية ، ومن تمكن من العلم فأعرض قامت عليه الحجة وإن لم يحصل له فهمها . وفهم الحجة هنا فهمان: فهم علم ، وفهم هداية وتوفيق ، فالعرض الذي تقوم عليه الحجة قد يحصل له فهم العلم وقد لا يحصل له ولكنه لا يحصل له البتة فهم الهداية والتوفيق .

وشيوخ الإسلام في كلامه على شروط التكليف يؤكد « التمكن من العلم » في عدة مواضع من كتبه .

قال (٢٠ : ٥٩) : « والحجة على العباد إنما تقوم بشيئين: بشرط التمكن من العلم بما أنزل الله ، والقدرة على العمل به . فأما العاجز عن العلم كالمجنون أو العاجز عن العمل فلا أمر عليه ولا نهى . وإذا انقطع العلم ببعض الدين أو حصل العجز عن بعضه ، كان ذلك في حق العاجز عن العلم أو العمل بقوله كمن انقطع عن العلم بجميع الدين أو عجز عن جميعه كالمجنون مثلاً ، وهذه أوقات الفترات » .

وقال (٢٨ : ١٢٥) : « وإذا أخبر بوقوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم يكن من شرط ذلك أن يصل أمر الأمر ونهي الناهي منها إلى كل مكلف في العالم ، إذ هذا ليس من شرط تبليغ الرسالة، فكيف يشترط فيما هو من توابعها ، ؟ بل الشرط أن يتمكن المكلفون من وصول ذلك إليهم،

(١) سورة طه: ١٢٤ - ١٢٦ .

ثم إذا فرطوا فلم يسعوا في وصوله إليهم مع قيام فاعله بما يجب عليه كان التفريط منهم لا منه « أه .

وقال (٢١ : ٦٣٤) : « فمن استقرأ ماجاء به الكتاب والسنة تبين له أن التكليف مشروط بالقدرة على العلم والعمل ، فمن كان عاجزا عن أحدهما سقط عنه ما يعجزه ، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها . ولهذا عذر المجتهد المخطئ لعجزه عن معرفة الحق في تلك المسألة ، وهذا بخلاف المفرط المتمكن من فعل ما أمر به ؛ فهذا هو الذي يستحق العقاب ، ولهذا قال النبي ﷺ لعمران بن حصين : (صل قائما ، فإن لم تستطع فقاعدا ، فإن لم تستطع فعلى جنب)^(١) أه .

وقال (٣ : ٣١٤) : « ولكن ينبغي أن يعرف أن عامة من ضل في هذا الباب أو عجز فيه عن معرفة الحق فإنما لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول وترك النظر والاستدلال الموصل إلى معرفته ، فلما أعرضوا عن كتاب الله ضلوا كما قال تعالى : ﴿ فلما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحرشه يوم القيامة أعمى ﴾^(٢) . قال ابن عباس : تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة ثم قرأ هذه الآية «^(٣) أه .

قال ابن القيم (طريق الهجرتين : ٤١٤) : « إن العذاب يستحق بسبب ، أحدهما : الإعراض عن الحجة وعدم إرادتها والعمل بموجبها ، والثاني : العناد لها بعد قيامها وترك إرادة موجبها ، فالأول كفر بإعراض ، والثاني كفر عناد ، وأما الجهل مع عدم قيام الحجة وعدم التمكن من معرفتها ، فهذا الذي نفى الله التعذيب عنه حتى تقوم حجة الرسل « أه .

(١) رواه البخاري في « صحيحه » .

(٢) سورة طه : ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٣) رواه ابن جرير الطبري : ٢٢٥ / ١٦ بلفظ (تضمن)، ويلفظ (إن الله ضمن)، ورواه ابن أبي شيبة وعبد بن حميد ومحمد بن نصر المروزي وابن المنذر وابن أبي حاتم والحاكم وصححه ، والبيهقي في « الشعب » ولفظه (أجار الله تابع القرآن) كل هذا من الدر المنثور للسيوطي .

٢ - ٧ - العلم والاجتهاد

٢ - ٧ - ١ - الاجتهاد المغفور (السائق) في العلم تقوى الله حسب الاستطاعة :

لما كان التمكن من العلم والقدرة على العمل الأصل في التكليف بالنسبة إلى عامة الناس، فإن هذا الأصل قائم أيضا بالنسبة إلى العلماء والمجتهدين ، لأن الاجتهاد بالنسبة إلى المؤهل له هو بذل الوسع لاستحصال الصواب، فإن أصابه فله أجران وإن أخطأه فله أجر كما أخبر رسول الله ﷺ ، وهذا لا شك مشروط بعدم التفريط في بذل الوسع، والاختلاف السائق لا يكون إلا كذلك .

قال شيخ الإسلام (١٩ : ٢١٦) : « وهذا فصل الخطاب في هذا الباب؛ فالمجتهد المستدل - من إمام وحاكم وعالم وناظر ومفت وغير ذلك - إذا اجتهد واستدل فاتقى الله ما استطاع كان هذا هو الذي كلفه الله إياه وهو مطيع لله مستحق للثواب إذا اتقاه ما استطاع، ولا يعاقبه الله البتة خلافا للجهمية المجبرة ، وهو مصيب ؛ بمعنى أنه مطيع لله ، لكن قد يعلم الحق في نفس الأمر وقد لا يعلمه، خلافا للقدرية والمعتزلة في قولهم: كل من استفرغ وسعه علم الحق، فإن هذا باطل كما تقدم ، بل كل من استفرغ وسعه استحق الثواب . »

٢ - ٧ - ٢ - المجتهد وعوام المسلمين مأمورون بعين الصواب ولكن بشرط القدرة على معرفته :

مع أن على المجتهد أن يبذل وسعه في الاجتهاد فإن عليه أن يدرك أيضا أنه مأمور بعين الصواب ، كما أن الناس جميعا مأمورون باتباع عين الصواب إذا قدروا عليه ولم يفرطوا في اتباعه .

ومن المناسب هنا أن نشير إلى أن كثيراً من الخلاف المفرق يحصل بسبب التفاوت في القدرة على استحصال عين الصواب في مسائل الدين العقائدية ،

سواء بالنسبة إلى المجتهدين أو العوام . والأصل المعتبر في هذا أن من عجز عن معرفة عين الصواب ولم يفرط في طلبه أو يعرض عن معرفته فإنه معذور عند الله تعالى بخلاف غيره .

قال شيخ الإسلام في المجتهدين (٢٠: ٢٩): « تختلف الأحكام في حق المجتهدين بحسب القدرة على معرفة الدليل الراجح كالناسخ والمخصص، فهذا حكم الله من جهة العمل بما قدر عليه من الأدلة ، وإن كان في نفس الأمر دليل معارض راجح لم يتمكن من معرفته فليس عليه اتباعه إلا إذا قدر على ذلك » أهـ .

وقال في المجتهدين وغيرهم (٣ : ٣١٢ ، ٣١٤) : « وأما قوله هل يكفي في ذلك ما يصل إليه المجتهد من غلبة الظن أو لا بد من الوصول إلى القطع؟ فيقال: الصواب في ذلك التفصيل؛ فإنه وإن كان طوائف من أهل الكلام يزعمون أن المسائل الخبرية التي قد يسمونها مسائل الأصول يجب القطع فيها جميعاً ولا يجوز الاستدلال فيها بغير دليل يفيد اليقين ، وقد يوجبون القطع فيها كلها على كل أحد ، فهذا الذي قالوه على إطلاقه وعمومه خطأ مخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها » .

ثم قال: « وأما التفصيل فما أوجب الله فيه العلم واليقين وجب فيه ما أوجبه الله من ذلك ، كقوله: ﴿ اعلموا أن الله شديد العقاب وأن الله غفور رحيم ﴾^(١) ، وقوله: ﴿ فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك ﴾^(٢) . وكذلك يجب الإيمان بما أوجب الله الإيمان به .

وقد تقرر في الشريعة أن الوجوب معلق باستطاعة العبد كقوله: ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾^(٣) ، وقوله ﷺ : (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) ، أخرجاه في الصحيحين .

(١) سورة المائدة: ٩٨ .

(٢) سورة محمد: ١٩ .

(٣) سورة التغابن: ١٦ .

فإذا كان كثير مما تنازعت فيه الأمة - من هذه المسائل الدقيقة - قد يكون عند كثير من الناس مشتبها لا يقدر فيه دليل يفيد اليقين - لا شرعي ولا غيره - لم يجب على مثل هذا في ذلك ما لا يقدر عليه، وليس عليه أن يترك ما يقدر عليه من اعتقاد قوي غالب على ظنه لعجزه عن تمام اليقين، بل ذلك الذي يقدر عليه، لا سيما إذا كان مطابقا للحق. فالاعتقاد المطابق للحق ينفع صاحبه ويثاب عليه ويسقط به الفرض إذا لم يقدر على أكثر منه^{أ.هـ}.

٢ - ٨ - التأويل :

التأويل أحد أوجه عدم العلم بالحكم الشرعي الذي يعذر فيه المكلف إن كان بذل ما يستطيعه ولم يتبين له الأمر الصحيح في نفس الأمر من غير تفريط أو إعراض .

ولبيان حد التأويل وصحة اعتباره استدلل شيخ الإسلام بحدِيثين متفق عليهما، فقال (١١ : ٤٠٧) : « وعلى هذا الأصل ما أخرجاه في الصحيحين عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : (قال رجل - لم يعمل حسنة قط - لأهله : إذا مات فحرقوه ثم اذروا نصفه في البر ونصفه في البحر، فوالله لئن قدر الله عليه عذابا ليعذبه لا يعذبه أحد من العالمين ، فلما مات الرجل فعلوا ما أمرهم ، فأمر الله البر فجمع ما فيه وأمر البحر فجمع ما فيه ، ثم قال : لم فعلت هذا ؟ قال من خشيتك يارب ، وأنت أعلم، فغفر الله له) .

قال : « فهذا الرجل ظن أن الله لا يقدر عليه إذا تفرق هذا التفرق ، فظن أنه لا يعيده إذا صار كذلك ؛ وكل واحد من إنكار قدرة الله تعالى وإنكار معاد الأبدان وإن تفرقت كفر ، لكنه مع إيمانه بالله وإيمانه بأمره وخشيته منه جاهلا بذلك ، ضالا بهذا الظن مخطئا ، فغفر الله له ذلك . والحديث صريح في أن الرجل طمع أن لا يعيده إذا فعل ذلك ، وأدنى هذا أن يكون شاكا في المعاد وذلك كفر - إذا قامت حجة النبوة على منكره حكم بكفره - وهو بين في عدم إيمانه بالله تعالى « أهـ .

ثم ذكر تأييدا لهذا المعنى حديث مسلم عن عائشة في مبيته ﷺ عندها وتسلمه ليلا إلى البقيع ، وفيه قول عائشة سائلة: « مهما يكتم الناس يعلمه الله ؟ » .

فقال: « فهذه عائشة أم المؤمنين سألت النبي ﷺ هل يعلم الله كل ما يكتم الناس ؟ فقال لها النبي ﷺ: نعم ، وهذا يدل على أنها لم تكن تعلم ذلك ، ولم تكن قبل معرفتها بأن الله عالم بكل شيء يكتمه الناس كافرة ، وإن كان الإقرار بذلك بعد قيام الحجة من أصول الإيمان ، وإنكار علمه بكل شيء كإنكار قدرته على كل شيء » .

ثم قال: « فقد تبين أن هذا القول كفر ، ولكن تكفير قائله لا يحكم به حتى يكون قد بلغه من العلم ما تقوم به عليه الحجة التي يكفر تاركها » أهـ. وكذلك فإن التأويل في سائر أحكام الشريعة لا يخرج عن ذلك .

قال (٢٢ : ١٠) : « وأما المسلم إذا ترك الواجب قبل بلوغ الحجة أو متأولا، مثل من ترك الوضوء من لحوم الإبل أو مس الذكر، أو صلى في أعطان الإبل، أو ترك الصلاة جهلا بوجوبها عليه بعد إسلامه، ونحو ذلك، فهل يجب عليه قضاء هذه الواجبات ؟ على قولين في المذهب: تارة تكون رواية منصوصة وتارة تكون وجها » .

ثم قال: « بل إذا عفي للكافر بعد الإسلام عما تركه من الواجبات لعدم الاعتقاد؛ وإن كان الله قد فرضها عليه وهو معذب على تركها ، فلا ينفع للمسلم عما تركه من الواجبات لعدم اعتقاد الوجوب ، وهو غير معذبه على الترك لاجتهاده أو تقليده أو جهله الذي يعذر به - أولى وأحرى ، وكما أن الإسلام يجب ما كان قبله فالتوبة تجب ما كان قبلها؛ لا سيما توبة المعذور الذي بلغه النص أو فهمه بعد أن لم يكن تمكن من سماعه وفهمه ، وهذا ظاهر جدا للغاية .

وكذلك ما فعله من العقود والقبوض التي لم يبلغه تحريمها لجهل يعذر به أو تأويل ، فعلى إحدى القولين حكمه فيها هذا الحكم وأولى . فإذا عامل معاملة يعتقد جوازها؛ بتأويل من ربا أو ميسر أو ثمن خمر أو نكاح فاسد

أو غير ذلك ، ثم تبين له الحق وتاب أو تحاكم إلينا أو استفتانا ، فإنه يقر على ما قبضه بهذه العقود ويقر على النكاح الذي مضى مفسده؛ مثل أن يكون قد تزوج بلا ولي أو بلا شهود معتقدا جواز ذلك ، أو نكح الخامسة في عدة الرابعة ، أو نكاح تحليل مختلف فيه ، أو غير ذلك؛ فإنه وإن تبين له فيما بعد فساد النكاح ، فإنه يقر عليه « أهـ .

٢ - ٩ - السهو والنسيان :

السهو والنسيان من العوارض البشرية العادية التي تؤثر سلبا في علم الإنسان ، ولا يسلم بشر منه؛ ولذلك مدح الله تعالى نفسه بعدم النسيان فقال: ﴿ وما كان ربك نسيا ﴾ . وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة تعرض النبي ﷺ للسهو والنسيان كما في أحاديث سجود السهو ، وقال ﷺ : (إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون) ^(١) .

قال - (٢٣ : ٤٤) - في كلامه على سجدتي السهو: « وإما أن يقال: الموالاة شرط فيها مع القدرة وإنما تسقط بالعذر؛ كالنسيان والعجز ، كالموالاة بين ركعات الصلاة ، وعلى هذا فمتى أخرهما لغير عذر بطلت صلاته ؛ إذ لم يشرع فصلهما عن الصلاة إلا بالسلام فقط ، وأمر بهما عقب السلام ، فمتى تكلم عامدا أو قام أو غير ذلك مما يقطع التتابع عالما عامدا بلا عذر بطلت صلاته ، كما تبطل إذا ترك السجدين قبل السلام » . أهـ .

ومن المناسب هنا التنبيه إلى أن تأثير السهو والنسيان في المأمورات والأفعال غيره في المنهيات والتروك؛ إذ يترتب في الأول الإعادة وفي الثاني العفو ، وقد تم تفصيل ذلك في رسالتي (النهي يقتضي الفساد بين العلائق وابن تيمية) ^(٢) .

(١) رواه مسلم في « صحيحه » .

(٢) طبع في دار ابن الجوزي في المملكة العربية السعودية .

الفصل الثالث: القدرة على الفعل

٣ - ١ - الوسع:

قال تعالى: ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ﴾ ^(١).

التكليف مشروط بالوسع الذي يقابل الضيق والشدة؛ فهو بهذا المعنى: القدرة المقتترنة باليسر والتخفيف، وأحكام التكليف كلها لا تخرج عن ذلك؛ لا على وجه العموم ولا على وجه الخصوص، ولكن لا بد من العلم بأن هذه السعة سعة شرعية؛ أي أنها ليست منوطة بأهواء المكلفين يأخذون من الأحكام ما وافقها منها، ولكنها تتضمن المعنى المفهوم لغة وعقلا. وقد سبق بعض التفصيل عن معنى الوسع في باب « القدرة على العلم » في فصل التكليف.

قال في الكليات (١٠٩) : « الوسع من الاستطاعة: ما يسع له فعله بلا مشقة. والجهد منها: ما يتعاطى به الفعل بمشقة. والطاقة منها: بلوغ غاية المشقة ». أهـ.

وكذلك لا بد من العلم بأن هذه السعة نسبية غير مطلقة؛ أي أنها أيسر وأخف مما يحيطها من سائر البدائل الأخرى، كما في الجهاد في سبيل الله تعالى، وكذلك الأحكام العارضة مثل: الضرورة والإكراه ونحوها.

قال شيخ الإسلام (١٤ : ١٠٨ ، ١٠٩) : « والوسع فعل بمعنى المفعول؛ أي ما يسعه ، لا يكلفها ما تضيق عنه فلا تسعه ، وهو المقدور عليه المستطاع ، وقال بعض الناس: إن الوسع اسم لما يسع الإنسان ولا يضيق عليه ، وليس كذلك؛ بل ما يسع الإنسان هو مباح له، وما لم يسعه ليس مأمور به ، فما يسعه قد يؤمر به وما لم يسعه فهو المباح ، يقال: يسعني أن أفعل كذا ولا يسعني أن أفعل كذا ، والمباح هو الواسع ، ومنه باحة الدار، فالمباح لك أن تفعله هو يسعك ولا تخرج عنه ، ومنه يقال: رحم الله من

(١) سورة البقرة: ٢٨٦ .

وسعته السنة فلم يتعدها إلى البدعة: أي فيما أمر الله به وما أباحه ما يكفي المؤمن المتبع في دينه ودنياه لا يحتاج أن يخرج عنه إلى ما نهى عنه « أ هـ .

٣ - ٢ - الاستطاعة:

قال في الكليات (١٠٧) : « الاستطاعة: استفعال من الطوع ، وهي عند المحققين: اسم للمعاني التي بها يتمكن الإنسان مما يريده من إحداث الفعل » أ هـ .

والاستطاعة نوعان:

١ - الشرعية: وتسمى أيضا المتقدمة على الفعل .

٢ - القدرية: وتسمى أيضا المقارنة للفعل الموجبة له .

فالشرعية هي المشروطة في التكليف ، وسبق التفصيل فيها. والقدرية لاعلاقة لها بالتكليف بل بعلم الله تعالى وتقديره. وقد ضل أناس من المسلمين في معرفة حقيقة أحكام التكليف بسبب خلطهم بين الاستطاعة الشرعية والاستطاعة الكونية القدرية ، مما أدى إلى نفي التكليف الشرعي بسبب حمل النوع الأول على الثاني . وهذا اللبس يشبه قول الجبرية: إن الإنسان مجبور على فعل الخير والشر ، ويسوون بين الإرادة الشرعية والإرادة الكونية.

ومن مفسد هذا اللبس القول بأن الإنسان لا يقدر على أحسن مما فعل وأن الفاعل والتارك هما سواء عند الله تعالى؛ وهذا لا شك فيه مخالف لظاهر النصوص القرآنية والأحاديث النبوية؛ كما في قوله تعالى: ﴿ ولنجزي الذين صبروا أجرهم بأحسن الذي كانوا يعملون ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿ لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى ﴾^(٢)، وغيرها من النصوص

(١) سورة النحل: ٩٦ .

(٢) سورة الحديد: ١٠ .

الشرعية .

وقد أكد شيخ الإسلام في النوع الثاني الدائر على نفي الله تعالى عن الكفار استطاعة فعل الأوامر الشرعية، على أن هذا النفي ليس خبراً مجرداً ، بل لما وقع في نفوسهم من البغض والإعراض عن آيات الله تعالى وحجته التي قامت عليهم ، فهو من باب نفي حصول الشيء لعدم حصول أسبابه .

قال شيخ الإسلام (٨ : ٢٩٠) : « وفصل الخطاب أن « الاستطاعة » جاءت في كتاب الله على نوعين :

الاستطاعة المشترطة للفعل ، وهي مناط الأمر والنهي كقوله تعالى : ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ فأتقوا الله ما استطعتم ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات ﴾ ^(٣) الآية ، وقوله : ﴿ فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ﴾ ^(٥) ، وقول النبي ﷺ لعمران بن حصين : (صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب) .

هذه النصوص لو كانت لا توجد إلا مع الفعل لوجب ألا يجب الحج إلا على من حج ، ولا يجب صيام شهرين إلا على من صام ، ولا القيام في الصلاة إلا على من قام ، وكان المعنى : على الذين يصومون الشهر طعام مسكين ، والآية إنما أنزلت لما كانوا مخيرين بين الصيام وإلاطعام في شهر رمضان .

والاستطاعة التي يكون معها الفعل قد يقال هي المقترنة بالفعل الموجبة له - وهي النوع الثاني - وقد ذكروا فيها قوله تعالى : ﴿ الذين كانت أعينهم في

(١) سورة آل عمران : ٩٧

(٢) سورة التغابن : ١٦ .

(٣) سورة النساء : ٢٥ .

(٤) سورة المجادلة : ٤ .

(٥) سورة البقرة : ١٨٤ .

غطاء عن ذكرى وكانوا لا يستطيعون سماعاً^(١) ، وقوله تعالى: ﴿ يضاعف لهم العذاب ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون ﴾^(٢) ، ونحو ذلك قوله: ﴿ إنا جعلنا في أعناقهم أغلالاً فهي إلى الأذقان فهم مقمحون وجعلنا من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً فأغشيناهم فهم لا يبصرون ﴾^(٣) ؛ فإن الاستطاعة المنفية هنا - سواء أكان نفيها خبراً أم ابتداءً - ليست هي الاستطاعة المشروطة في الأمر والنهي ، فإن تلك إذا انتفت انتفى الأمر والنهي والوعد والوعيد والحمد والذم والثواب والعقاب ، ومعلوم أن هؤلاء في هذه الحال مأمورون منهيون موعودون متوعدون ، فعلم أن المنفية هنا ليست المشروطة في الأمر والنهي المذكورة في قوله: ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾^(٤) ، لكن قد يقال: الاستطاعة هنا كالاستطاعة المنفية في قول الخضر لموسى: ﴿ إنك لن تستطيع معي صبراً ﴾^(٥) ؛ فإن هذه الاستطاعة المنفية لو كان المراد بها مجرد المقارنة في الفاعل والتارك لم يكن فرق بين هؤلاء المذمومين وبين المؤمنين ولا بين الخضر وموسى ، فإن كل واحد فعل أو لم يفعل لا تكون المقارنة موجودة قبل فعله ، والقرآن يدل على أن هذه الاستطاعة إنما نفيت عن التارك لا عن الفاعل ، فعلم أنها مضادة لما يقوم بالعبد من الموانع التي تصد قلبه عن إرادة الفعل وعمله ، وبكل حال فهذه الاستطاعة منتفية في حق من كتب عليه أنه لا يفعل ، بل وقضي عليه بذلك .

وإذا عرف هذا التقسيم: أن إطلاق القول بأن العبد لا يستطيع غير مافعل ولا يستطيع خلاف المعلوم المقدر ، وإطلاق القول أن استطاعة الفاعل والتارك سواء ، وأن الفاعل لا يختص عن التارك باستطاعة خاصة ، عرف أن كلا الإطلاقين خطأ وبدعة « أهـ .

(١) سورة الكهف: ١٠١ .

(٢) سورة هود: ٢٠ .

(٣) سورة يس: ٩ .

(٤) سورة التغابن: ١٦ .

(٥) سورة الكهف: ٦٧ .

قال (٨ : ٣٧٢) : « والصواب الذي دل عليه الكتاب والسنة أن الاستطاعة متقدمة على الفعل مقارنة له أيضا ، وتقارنه أيضا استطاعة أخرى لا تصلح لغيره ؛ فالاستطاعة نوعان : متقدمة صالحة للضدين (الفعل والترك) ، ومقارنة لا تكون إلا مع الفعل ، فتلك هي المصححة للفعل المجوزة له ، وهذه هي الموجبة للفعل المحققة له . قال الله تعالى في الأولى : ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ ^(١) ، ولو كانت هذه الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل لما وجب الحج إلا على من حج ، ولما عصى أحد بترك الحج ، ولا كان الحج واجبا على أحد قبل الإحرام به ، بل قبل فراغه .

وقال تعالى : ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ ^(٢) ، فأمر بالتقوى بمقدار الاستطاعة ، ولو أراد الاستطاعة المقارنة لما وجب على أحد من التقوى إلا ما فعل فقط ، إذ هو الذي قارنته تلك الاستطاعة . وقال تعالى : ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ﴾ ^(٣) ؛ والوسع : الموسوع ، وهو الذي تسعه وتطيقه ، فلو أريد به المقارن لما كلف أحد إلا الفعل الذي أتى به فقط دون ما تركه من الواجبات . وقال تعالى : ﴿ فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ﴾ ^(٤) ؛ والمراد به الاستطاعة المتقدمة ، وإلا كان المعنى فمن لم يفعل الصيام فإطعام ستين ، فيجوز حينئذ الإطعام لكل من لم يصم ، ولا يكون الصوم واجبا على أحد حتى يفعله .

وقال النبي ﷺ : (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) ؛ ولو أريد به المقارنة فقط لكان المعنى : فأتوا منه ما فعلتم ؛ فلا يكونون مأمورين إلا بما فعلوه ، وكذلك قال النبي ﷺ لعمران بن حصين : (صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا فإن لم تستطع فعلى جنب) ؛ ولو أريد المقارنة لكان المعنى : فإن لم

(١) سورة آل عمران : ٩٧ .

(٢) سورة التغابن : ١٦ .

(٣) سورة البقرة : ٢٨٦ .

(٤) سورة المجادلة : ٤ .

تفعل تكن مخيرا . ونظائر هذا متعددة ، فإن كل أمر علق في الكتاب والسنة وجوبه بالاستطاعة وعدمه بعدمها لم يرد به المقارنة ، وإلا لما كان الله قد أوجب الواجبات إلا على من فعلها، وقد أسقطها عن من لم يفعلها؛ فلا يآثم أحد بترك الواجب المذكور.

وأما « الاستطاعة المقارنة الموجبة » فمثل قوله تعالى: ﴿ ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون ﴾^(١) ، وقوله: ﴿ الذين كانت أعينهم في غطاء عن ذكرى وكانوا لا يستطيعون سمعا ﴾^(٢) ؛ فهذه الاستطاعة هي المقارنة الموجبة؛ إذ الأخرى لا بد منها في التكليف. فالأولى: هي الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي والثواب والعقاب ، وعليها يتكلم الفقهاء، وهي الغالبة في عرف الناس. والثانية : هي الكونية التي هي مناط القضاء والقدر، وبها يتحقق وجود الفعل . فالأولى للكلمات الأمرية الشرعية ، والثانية للكلمات الخلقية الكونية ، كما قال: ﴿ وصدقت بكلمات ربها وكتبه ﴾^(٣) .

وقال (٨ : ٤٤١) : « تنازع الناس في « القدرة » هل يجب أن تكون مقارنة للفعل أو يجب أن تكون متقدمة عليه ؟ والتحقيق الذي عليه أئمة الفقهاء: أن الاستطاعة المشروطة في الأمر والنهي لا يجب أن تقارن الفعل؛ فإن الله إنما أوجب الحج على من استطاعه ، فمن لم يحج من هؤلاء كان عاصيا باتفاق المسلمين ، ولم يوجد في حقه استطاعة مقارنة ، وكذلك سائر من عصى الله من المأمورين المنهيين وجد في حقه الاستطاعة المشروطة في الأمر والنهي.

وأما المقارنة فإنما توجد في حق من فعل ، والفاعل لا بد أن يريد الفعل إرادة جازمة وأن يكون قادرا عليه ، وإذا وجد ذلك في حقه وجب وجود الفعل « أه .

(١) سورة هود: ٢٠ .

(٢) سورة الكهف: ١٠١ .

(٣) سورة التحريم: ١٢ .

وقال عند ذكر قوله تعالى: ﴿ ما كانوا يستطيعون السمع ﴾ (١٤ : ١٠٣ - ١٠٤) : « والاستطاعة في الشرع هي ما لا يحصل معه للمكلف ضرر راجح؛ كاستطاعة الصيام والقيام ، فمتى كان يزيد في المرض أو يؤخر البرء لم يكن مستطاعاً ، لأن في ذلك مضرة راجحة ، بخلاف هؤلاء فإنهم كانوا لا يستطيعون السمع لبغض الحق وثقله عليهم؛ إما حسداً لقائله وإما اتباعاً للهوى ورين الكفر والمعاصي على القلوب ، وليس هذا عذراً؛ فلو لم يأمر العباد إلا بما يهوونه لفستت السماوات والأرض ومن فيهن .

والمقصود أن السلف لم يكن فيهم من يقول: إن العبد لا يكون مستطاعاً إلا في حال فعله ، وأنه قبل الفعل لم يكن مستطاعاً ، فهذا لم يأت به الشرع قط ولا اللغة ولا دل عليه عقل ، بل العقل يدل على نقيضه كما بسط في غير هذا الموضع .

والرب تعالى يعلم أن العبد لا يفعل الفعل مع أنه مستطيع له ، والمعلوم أنه لا يفعله ولا يريده لا أنه لا يقدر عليه ، والعلم يطابق المعلوم ، فالله يعلم من استطاع الحج والقيام والصيام أنه مستطيع ، ويعلم أن هذا مستطيع يفعل استطاعه ، فالمعلوم هو عدم الفعل لعدم إرادة العبد لا لعدم استطاعته ، كالمقدورات له التي يعلم أنه لا يفعلها لعدم إرادته لها لا لعدم قدرته عليها ، والعبد قادر على أن يفعل وقد علم الله أنه لا يفعل مع القدرة ، ولهذا يعذبه لأنه إنما أمره بما استطاع لا بما لا يستطيع ، ومن لم يستطع لم يأمره ولا يعذبه على ما لم يستطعه « أه .

٣ - ٣ - عدم القدرة لا يعني العجز التام:

لمعرفة الحد الشرعي للقدرة المشروطة في التكليف لابد من استحضار معنى الوسع في التكليف . وإذا كان الأصل في التكليف اليسر والتخفيف ورفع الحرج - فإن حد القدرة لا يمكن أن يخرج عن ذلك . ومن استقرأ الأحكام الشرعية وتطبيقاتها - وخصوصاً ما يتعلق بالأحكام العارضة منها - وجد أن قدرة المكلف في كل هذه الأحكام غير معدومة - بل ناقصة نقصاً يتحقق به

الخرج والمشقة بقدر أو بآخر؛ مثل أحكام السفر والإكراه والضرورة.
ولو نظرنا إلى التطبيق العملي لوقائع الدعوة المتعلقة في هذا الباب مما ذكر
في الكتاب والسنة لوجدناها تتقيد بذلك .

قال شيخ الإسلام (١٩ : ٢١٧) : « وكذلك الكفار ، من بلغته ^(١) دعوة
النبي ﷺ في دار الكفر ، وعلم أنه رسول الله ، فأمن بما أنزل عليه واتقى
الله ما استطاع - كما فعل النجاشي وغيره - ولم تمكنه الهجرة إلى دار
الإسلام ولا التزام جميع شرائع الإسلام لكونه ممنوعاً من الهجرة وممنوعاً من
إظهار دينه وليس عنده من يعلمه جميع شرائع الإسلام ، فهذا مؤمن من
أهل الجنة ؛ كما كان مؤمن آل فرعون مع قوم فرعون ؛ وكما كانت امرأة
فرعون ، بل وكما كان يوسف الصديق عليه السلام مع أهل مصر ، فإنهم
كانوا كفاراً ولم يمكنه أن يفعل معهم كل ما يعرفه من دين الإسلام ، فإنه
دعاهم إلى التوحيد والإيمان فلم يجيبوه ؛ قال تعالى في مؤمن آل فرعون :
﴿ ولقد جاءكم يوسف من قبل بالبينات فما زلتم في شك مما جاءكم به حتى
إذا هلك قلتم لن يبعث الله من بعده رسولا ﴾ ^(٢) .

وكذلك النجاشي ؛ فهو وإن كان ملك النصارى فلم يطعه قومه في الدخول
في الإسلام ، بل إنما دخل معه نفر منهم ، ولهذا لما مات لم يكن هناك
أحد يصلي عليه ، فصلى عليه النبي ﷺ بالمدينة ، خرج بالمسلمين إلى
المصلى فصصفهم صفوفاً وصلى عليه ، وأخبرهم بموته يوم مات وقال : (إن
أخا لكم صالحاً من أهل الحبشة مات) ^(٣) . وكثير من شرائع الإسلام - أو
أكثرها - لم يكن دخل فيها لعجزه عن ذلك ، فلم يهاجر ولم يجاهد ولا
حج البيت ، بل روي أنه لم يكن يصلي الصلوات الخمس ولا يصوم شهر
رمضان ولا يؤدي الزكاة الشرعية ؛ لأن ذلك كان يظهر عند قومه فينكرونه
عليه وهو لا يمكنه مخالفتهم . ونحن نعلم قطعاً أنه لم يكن يمكنه أن يحكم

(١) في « المجموع » (بلغه) ولعل ما أثبتناه أصوب .

(٢) سورة غافر: ٣٤ .

(٣) متفق عليه .

بينهم بحكم القرآن ، والله قد فرض على نبيه بالمدينة أنه إذا جاءه أهل الكتاب لم يحكم بينهم إلا بما أنزل الله إليه ، وحذره أن يفتنوه عن بعض ما أنزل الله إليه .

قال: « والنجاشي ما كان يمكنه أن يحكم بحكم القرآن ، فإن قومه لا يقرونه على ذلك ، وكثيرا ما يتولى الرجل من المسلمين والتتار قاضيا، بل وإماما ، وفي نفسه أمور من العدل يريد أن يعمل بها فلا يمكنه ذلك ، بل هناك من يمنعه من ذلك ، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها » .

ثم قال (٢٢٥ / ١٩) : « وبالجملية ، لا خلاف بين المسلمين أن من كان في دار الكفر - وقد آمن وهو عاجز عن الهجرة - لا يجب عليه من الشرائع ما يعجز عنها ، بل الوجوب بحسب الإمكان ، وكذلك ما لم يعلم حكمه » أهـ .

ومعلوم أن النجاشي ويوسف عليه السلام ومؤمن آل فرعون وامرأة فرعون - لم يكونوا عاجزين عجزا تاما، بل إنما كان عجزهم بالنسبة إلى ما يترتب على إظهارهم دينهم من المفساد والأذى الذي يغلب على المفسدة المترتبة على الاقتصار على إظهار بعضه الممكن أو إخفائه ، فلم يؤاخذوا لذلك . وكذلك الأمر بالنسبة إلى المدعوين وأعدائهم لا يحسب فيها مجرد العجز التام . وأكد شيخ الإسلام هذا الأصل في موضع آخر ، فقال: « بل قد تسقط الشريعة التكليف، عمن لم تكمل فيه أداة العلم والقدرة؛ تخفيفا عنه وضبطا لمنائط التكليف ، وإن كان تكليفه ممكناً، كما رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم - وإن كان له فهم وتمييز - لأنه لم يتم فهمه ، ولأن العقل يظهر في الناس شيئا فشيئا وهم يختلفون فيه، فلما كانت الحكمة خفية ومنتشرة قيدت بالبلوغ .

وكما لا يجب الحج إلا على من ملك زادا وراحلة، عند جمهور العلماء، مع إمكان المشي لما فيه من المشقة ، وكما لا يجب الصوم على المسافر مع إمكانه منه تخفيفاً عليه، وكما تسقط الواجبات بالمرض الذي يخاف معه زيادة المرض وتأخر البرء، وإن كان فعلها ممكناً » أهـ .

٣ - ٤ - من كان عازما على الفعل عزمًا جازمًا وفعل ما يقدر عليه كان بمنزلة الفاعل :

مع أن القدرة على الفعل شرط التكليف، وأن من عجز عن الفعل المطلوب لا يؤاخذ بتركه ، فإن من اجتمع مع عجزه العزم التام على الفعل والعزم عليه ؛ فإن النية هي القصد على الفعل، وأما العزم فإنه القصد على إمضائه والقطع عليه ، على أن المرء يؤجر أيضا على نيته بقدر صدقه وإيمانه .

وهنا ملاحظة ينبغي الانتباه لها، وهي أن العاجز العازم إنما يكتب له أجر الفاعل إذا كان معتادا على الفعل قبل عجزه ، أما من لم يكن يفعل قبل العجز فإنه يؤجر على نيته عليه بعد عجزه ، أما العزم التام فإنه لا يتحقق عند من كان حاله كذلك، والله تعالى أعلم .

قال شيخ الإسلام (٢٣ : ٢٣٦) : « إن من كان عازما على الفعل عزمًا جازمًا وفعل ما يقدر عليه منه كان بمنزلة الفاعل ، فهذا الذي كان له عمل في صحته وإقامته عزمه أنه يفعله ، وقد فعل في المرض والسفر ما أمكنه ، فكان بمنزلة الفاعل ؛ كما جاء في السنن فيمن تطهر في بيته ثم ذهب إلى المسجد يدرك الجماعة فوجدها قد فاتت - أنه يكتب له أجر صلاة الجماعة^(١) . وكما ثبت في الصحيح من قوله ﷺ : (إن بالمدينة لرجالا ما سرتهم مسيرا ، ولا قطعتم واديا إلا كانوا معكم ، قالوا : وهم بالمدينة ، قال : وهم بالمدينة ، حبسهم العذر)^(٢) . وقد قال تعالى : ﴿ لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ﴾^(٣) الآية . فهذا ومثله يبين أن المعذور يكتب له مثل ثواب الصحيح إذا كانت نيته أن يفعل وقد عمل ما يقدر عليه ، وذلك لا يقتضي أن يكون عمله مثل عمل الصحيح ؛ فليس في الحديث أن صلاة المريض نفسها في الأجر مثل صلاة

(١) رواه الإمام أحمد : ٣٨٠/٢ ، وأبو داود : ٥٦٤ ، والحاكم : ٢٠٨/١ . والحديث صحيح .

(٢) رواه مسلم في « صحيحه »

(٣) سورة النساء : ٩٥ .

الرجل في الجماعة، وإنما فيه أن يكتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم ، كما يكتب له أجر صلاة الجماعة إذا فاتته مع قصده لها.

وأيضاً ليس كل معذور يكتب له مثل عمل الصحيح ، وإنما يكتب له إذا كان يقصد عمل الصحيح ولكن عجز عنه ؛ فالحديث يدل على أنه من كان عادته الصلاة في جماعة والصلاة قائماً ثم ترك ذلك لمرضه فإنه يكتب له ما كان يعمل وهو صحيح مقيم ، وكذلك من تطوع على الرحلة في السفر وقد كان يتطوع في الحضر قائماً فإنه يكتب له ما كان يعمل في الإقامة . أما من لم تكن عادته الصلاة في جماعة ولا الصلاة قائماً، إذا مرض فصلى وحده أو صلى قاعداً ، فهذا لا يكتب له مثل صلاة المقيم الصحيح « أهـ .

٣ - ٥ - الإرادة الفاعلة مع العلم والقدرة:

هناك اعتبار آخر لتكميل شروط التكليف من العلم والقدرة يتمثل في أن العلم الصحيح إذا اقترن مع القدرة فإنه يستلزم وجود الفعل الصحيح إذا توافرت المحبة والإرادة للفعل . إن الإرادة الصادقة تمثل الوسط الذي تتحقق فيه الهداية إلى الحق، ودون هذا الوسط لا يكون ذلك البتة؛ وإن اجتمع العلم الصحيح والقدرة على الفعل ، على أن العلم الصحيح لا يستحصل تمامه وفقهه إلا بالإرادة .

يؤكد شيخ الإسلام هذا الأصل، ويبين أن من أفسد فطرته بالإعراض واتباع الهوى تنقلب عنده المعايير السليمة، كمن يلتذ بالفاسد من الطعام أو الكلام ويعرض عن طيبه .

يقول شيخ الإسلام (٧ : ٢٥) : « فالمؤثر التام يستلزم أثره، فمتى لم يحصل أثره لم يكن تاماً ، والفعل إذا صادف محلاً قابلاً تم وإلا لم يتم، والعلم بالمحبوب يورث طلبه ، والعلم بالمكروه يورث تركه ، ولهذا يسمى هذا العلم: الداعي ، ويقال: الداعي مع القدرة يستلزم وجود المقدور ، وهو العلم بالمطلوب المستلزم لإرادة المعلوم المراد . وهذا كله إنما يحصل مع صحة الفطرة وسلامتها ، أما مع فسادها فقد يحس الإنسان باللذيق فلا يجد

له لذة بل يؤلمه ، وكذلك يلتذ بالمؤلم لفساد الفطرة . و « الفساد » يتناول القوة العلمية والقوة العملية جميعا ، كالممرور الذي يجد العسل مرا ، فإنه قد فسد نفس إحساسه حتى كان يحس به على خلاف ما هو عليه للمرة التي مازجته ، وكذلك من فسد باطنه ، قال تعالى: ﴿ وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ، ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة ونذرهم في طغيانهم يعمهون ﴾ ^(١) ، وقال تعالى: ﴿ فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم ﴾ ^(٢) ، وقال: ﴿ وقولهم قلوبنا غلف بل طبع الله عليها بكفرهم ﴾ ^(٣) ، وقال في الآية الأخرى: ﴿ وقالوا قلوبنا غلف بل لعنهم الله بكفرهم ﴾ ^(٤) و « الغلف » جمع أغلف: وهو ذو الغلاف الذي في غلاف مثل الأقلف ، كأنهم جعلوا المانع خلقة ، أي خلقت القلوب وعليها أغطية، فقال تعالى: ﴿ بل لعنهم الله بكفرهم ﴾ ، وطبع الله عليها بكفرهم: ﴿ فلا يؤمنون إلا قليلا ﴾ ، وقال تعالى: ﴿ ومنهم من يستمع إليك حتى إذا خرجوا من عندك قالوا للذين أوتوا العلم ماذا قال آنفا . أولئك الذين طبع الله على قلوبهم واتبعوا أهواءهم ﴾ ^(٥) ، وكذلك قالوا: ﴿ يا شعيب ما نفقه كثيرا مما تقول ﴾ ^(٦) ؛ قال: ﴿ ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ﴾ ^(٧) ؛ أي لأفهمهم ما سمعوه ، ثم قال : ولو أفهمهم مع هذه الحال التي هم عليها : ﴿ لتولوا وهم معرضون ﴾ ^(٨) ؛ فقد فسدت فطرتهم فلم يفهموا ، ولو فهموا لم يعملوا ، فنفى عنهم صحة القوة العلمية وصحة القوة العملية . وقال: ﴿ أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل

(١) سورة الأنعام: ١١٠ .

(٢) سورة الصف: ٥ .

(٣) سورة النساء: ١٥٥ .

(٤) سورة البقرة: ٨٨ .

(٥) سورة محمد: ١٦ .

(٦) سورة هود: ٩١ .

(٧) سورة الأنفال: ٢٣ .

(٨) سورة الأنفال: ٢٣ .

سبيلا ﴿^(١)﴾ ؛ وقال: ﴿ ولقد ذرأنا لجنهم كثيراً من الجن والإنس لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها ، أولئك كالأنعام بل هم أضل ، أولئك هم الغافلون ﴾ ﴿^(٢)﴾ ؛ وقال: ﴿ ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء ، صم بكم عمي فهم لا يعقلون ﴾ ﴿^(٣)﴾ ؛ وقال عن المنافقين: ﴿ صم بكم عمي فهم لا يرجعون ﴾ ﴿^(٤)﴾ . ومن الناس من يقول: لما لم يتتبعوا بالسمع والبصر والنطق جعلوا صما بكما عميا ، ولما أعرضوا عن السمع والبصر والنطق صاروا كالصم العمي البكم ، وليس كذلك ، بل قلوبهم نفسها عميت وصمت وبكمت ، كما قال تعالى: ﴿ فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور ﴾ ﴿^(٥)﴾ ؛ و« القلب » هو الملك، والأعضاء جنوده؛ وإذا صلح صلح سائر الجسد، وإذا فسد فسد الجسد، فيبقى يسمع بالأذن الصوت كما تسمع البهائم ، والمعنى لا يفقهه ، وإن فقه بعض الفقه لم يفقهه فقها تاما، إن الفقه التام يستلزم تأثيره في القلب محبة المحبوب وبغض المكروه ، فمتى لم يحصل هذا لم يكن التصور التام حاصلا؛ فجاز نفيه ، لأن مالم يتم ينفي؛ كقوله للذي أساء في صلاته: (صل فإنك لم تصل) فنفي الإيمان حيث نفي من هذا الباب « أه .

ويؤكد شيخ الإسلام هذا الأصل في كلامه على الإيمان فيقول: (٧ : ٥٤٠) : « فالإيمان لا بد فيه من هذين الأصلين: التصديق بالحق والمحبة له، فهذا أصل القول وهذا أصل العمل. ثم الحب التام مع القدرة يستلزم حركة البدن بالقول الظاهر والعمل الظاهر- ضرورة كما تقدم ، فمن جعل مجرد العلم والتصديق موجبا لجميع ما يدخل في مسمى الإيمان وكل ما سمي إيمانا

(١) سورة الفرقان: ٤٤ .

(٢) سورة الأعراف: ١٧٩ .

(٣) سورة البقرة: ١٧١ .

(٤) سورة البقرة: ١٨ .

(٥) سورة الحج: ٤٦ .

فقد غلط؛ بل لا بد من العلم والحب ، والعلم شرط في محبة المحبوب كما أن الحياة شرط في العلم ، لكن لا يلزم من العلم بالشئ والتصديق بشئته محبته إن لم يكن بين العالم والمعلوم معنى في المحب أحب لأجله ، ولهذا كان الإنسان يصدق بشئ كثيرة ويعلمها وهو ييغضها، كما يصدق بوجود الشياطين والكفار ويغضهم. ونفس التصديق بوجود الشئ لا يقتضي محبته؛ لكن الله سبحانه يستحق لذاته أن يحب ويعبد وأن يحب لأجله رسوله، والقلوب فيها معنى يقتضي حبه وطاعته، كما فيها معنى يقتضي العلم والتصديق به ، فمن صدق به وبرسوله ولم يكن محبا له ولرسوله، لم يكن مؤمنا حتى يكون فيه مع ذلك الحب له ولرسوله .

وإذا قام بالقلب التصديق به والمحبة له لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة والأعمال الظاهرة؛ فما يظهر على البدن من الأقوال والأعمال هو موجب ما في القلب ولازمه ودليله ومعلوله ، كما أن ما يقوم بالبدن من الأقوال والأعمال له أيضا تأثير فيما في القلب ، فكل منهما يؤثر في الآخر، لكن القلب هو الأصل والبدن فرع له، والفرع يستمد من أصله ولا أصل يثبت ويقوى بفرعه « أهـ . فمع أن الإرادة والمحبة أصل العمل فإن العمل يعود على هذه الإرادة بما يؤثر فيها سلبا أو إيجابا بحسب قوة العمل ودوامه ؛ كما في قوله ﷺ في الحديث القدسي: (ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه)^(١) الحديث . فلم تستحصل محبة الله لعبده حتى حصل للعبد من المحبة والإيمان مما عاد عليه من كثرة التعبد مانال به هذا الشرف .

٣ - ٦ - العمل الصالح ثمرة العلم الصحيح :

قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾^(٢) .

تدل الآية الكريمة على مسألتين: الأولى: أن العلم الصحيح يورث العمل

(١) رواه البخاري في « صحيحه » .

(٢) سورة فاطر: ٢٨ .

الصحيح ، والثانية : أن من لم يعمل بعلمه لا يعد عالما . فإذا أضيف إلى ذلك ما سبق تقدمه من الإرادة والمحبة اكتملت موجبات العمل الصالح عند العبد .

يقول شيخ الإسلام (٧ : ٥٣٨) : « فالعلم يقوي العمل ، والعمل يقوي العلم ، فمن عرف الله وقلبه سليم أحب ، وكلما ازداد معرفة ازداد حبه له ؛ وكلما ازداد حبه له ازداد ذكره له ومعرفته بأسمائه وصفاته ؛ فإن قوة الحب توجب كثرة ذكر المحبوب ؛ كما أن البعض يوجب الإعراض عن ذكر المبغض ، فمن عادى الله ورسوله وحاد الله ورسوله كان ذلك مقتضيا لإعراضه عن ذكر الله ورسوله بالخير ، وعن ذكر ما يوجب المحبة ، فيضعف علمه به حتى ينساه ؛ كما قال تعالى : ﴿ ولا تكونوا كالذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم ﴾ ^(١) ، وقال تعالى : ﴿ ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا ﴾ ^(٢) ؛ وقد يحصل مع ذلك تصديق وعلم مع بغض ومعاداة ، لكن تصديق ضعيف وعلم ضعيف ؛ ولكن لولا البغض والمعاداة لأوجب ذلك من محبة الله ورسوله ما يصير به مؤمنا .

ثم قال : ولهذا يوصف من لم يعمل بعلمه بالجهل وعدم العلم ، قال تعالى : ﴿ إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب ﴾ ^(٣) . قال أبو العالية : سألت أصحاب محمد عن هذه الآية فقالوا لي : كل من عصى الله فهو جاهل ؛ وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب ^(٤) . ومنه قول ابن مسعود : كفى بخشية الله علما ، وكفى بالاغترار بالله جهلا ^(٥) . وقيل للشعبي : أيها العالم ! فقال : العالم من يخشى الله ^(٦) ،

(١) سورة الحشر : ١٩ .

(٢) سورة الكهف : ٢٨ .

(٣) سورة النساء : ١٧ .

(٤) ذكر ابن جرير عن قتادة عن أبي العالية أنه كان يحدث أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يقولون : كل ذنب أصابه عبد فهو جهالة . وذكر ذلك عن قتادة عن أصحاب رسول الله ﷺ . يراجع ابن كثير : ٤٧٤/١ .

(٥) رواه أحمد في « الزهد » : ١٥٨ ، والطبراني في الكبير : ٢١١/١٩ .

(٦) قريب منه في ابن عساكر والحلية : ٣١١/٤ .

وقد قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ ^(١) .

ثم قال: وهكذا لفظ العقل يراد به الغريزة التي بها يعلم، ويراد به أنواع من العلم ، ويراد به العمل بموجب ذلك العلم ؛ وكذلك لفظ «الجهل» يعبر به عن العلم ويعبر به عن عدم العمل بموجب العلم ، كما قال النبي ﷺ (إذا كان أحدكم صائما فلا يرفث ولا يجهل ، فإن امرؤ شاتمه أو قاتله ، فليقل إني امرؤ صائم) ^(٢) . والجهل هنا هو الكلام الباطل، بمنزلة الجهل المركب؛ ومنه قول الشاعر:

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا ^(٣)

ومن هذا سميت « الجاهلية » جاهلية ، وهي متضمنة لعدم العلم أو لعدم العمل به ، ومنه قول النبي ﷺ لأبي ذر: (إنك امرؤ فيك جاهلية) ^(٤) لما ساب رجلا وعيره بأمه « أهـ » .

وَلِلَّهِ رِبِّ الْعَالَمِينَ

(١) سورة فاطر: ٢٨ .

(٢) متفق عليه .

(٣) الشعر لعمر بن كلثوم في معلقته .

(٤) متفق عليه .